E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/Sub.2/AC.4/2003/14
19 June 2003

ARABIC
Original: FRENCH

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين

الدورة الحادية والعشرون

٢١-٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣

البند ٤(ب) من جدول الأعمال المؤقت

استعراض التطورات المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان الأصليين

الموضوع الرئيسي:
"الشعوب الأصلية والعولمة"

ورقة عمل عن العولمة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان الأصليين، يقدمهـــا السيد الحاج غيسة، عضـــو فـــي الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين

١- في بدايـــة القرن العشرين، كان الاقتصاد العالمي يقوم على العلاقات بين الاقتصادات الوطنية، وكانت الثنائية هي النظام الذي تحدد به قواعد الاقتصاد. ولم يكن يحسب للشعوب والأفراد حساب قط، وكانت الدول وحدهـــا هـــي التي تقيم علاقات دولية، وكانت هذه العلاقات تقوم في العهد الاستعماري على سيطرة القوى الاستعمارية التي كانت تفرض إرادتها على الشعوب الخاضعة لها.

٢- وكانت الشعوب الأصلية تعيش على أراضيها قبل أن يستوطن فيها المستعمرون بالغزو أو الاحتلال أو الاستعمار أو بوسائل أخرى. وكلما توسعت الشعوب المسيطِرة في بسط نفوذها على أراضٍ جديدة أو كلما استولى المستعمرون على أراضٍ جديدة بالقوة، إلاّ وتعرضت سبل عيشها بل ووجود السكان الأصليين للخطر.

٣- وخلال فترات الغزو والاستعمار، جُرد هؤلاء السكان من وسائل العيش تجريداً كاملاً، خاصة من أراضيهم. والحالة الراهنة لهؤلاء السكان الذين كان يطلق عليهم في الماضي اسم "أهل البلد" واحدة من النتائج التي خلفها التاريخ الاستعماري. ولم تكن المعاهدات والاتفاقيات التي فرضها المستعمِر على أهالي البلاد سوى صكوك لتجريد هذه الشعوب من سبل العيش تحقيقاً لمصالح المستعمرين الذين كانوا يحظون بحماية ومساعدة دولة المنشأ.

٤- وكثيراً ما يشار اليوم إلى اغتصاب المستعمِر لأراضي السكان الأصليين وإلى استعبادهم لتفسير الفقر المدقع الذي يعيش فيه هؤلاء السكان. وكان حق الدول المستعمِرة حقاً يميزه منطق الاستعمار والقمع. وكان التوسع الأوروبي وظهور الإمبراطوريات في أعقاب الثورة الصناعية التي شهدها القرن الثامن عشر السبب الذي دفع القوى الاستعمارية إلى البحث عن أسواق وموارد في جميع القارات.

٥- وقد أنشأ حق السيطرة إطاراً للممارسة يسمح للمستعمرين بالإفلات من القضاء والعقاب وتتحول فيه المصادرة إلى حق في الملكية مع كل ما تنطوي عليه هذه الكلمة من معان. وقد ظل هذا الاحتكار لثروات السكان الأصليين سائداً لما يقرب من ثلاثة قرون في أفريقيا. وعندما نالت المستعمرات القديمة سيادتها، أدامت النظام القديم لاستغلال الأراضي وغيرها من ثروات السكان الأصليين بإبرام عقود نزع ملكية بحتة وبدون مقابل مع المستعمرين السابقين وأرست بذلك أسس الفقر في عقر دار السكان الأصليين.

٦- ولا بد من تفادي مزيد تردّي وضع الأراضي والموارد الطبيعية بسبب تطوير المشاريع الحكومية ومشاريع الشركات عبر الوطنية من *دون الحصول على الموافقة المستنيرة* من الجماعات المحلية ومن دون أخذ اقتراحاتها البديلة بعين الاعتبار رغم أنها هي التي تتحمل النتائج السلبية المترتبة على هذه المشاريع. وللسكان الأصليين الحق في الحفاظ على بيئتهم وإصلاحها وحمايتها.

٧- وتتغاضى العولمة أو يتغاضى تكامل الاقتصاد الدولي عن جميع الحقوق التي يقرها المجتمع الدولي للسكان الأصليين، وذلك بتأمين حرية استغلال كاملة للشركات عبر الوطنية بتواطؤ الدول المستقبلة لها، وأساساً دول الجنوب.

ألف- العولمة والبيئة وحق السكان الأصليين في الصحة

٨- لقد عاش السكان الأصليون على الدوام في بيئة طبيعية سليمة بعيداً عن التلوث، وذلك بحماية واحترام أشكال الحياة الأخرى التي تتألف منها هذه البيئة. ولطالما عاشوا بانسجام مع الكائنات الأخرى الحية في بيئتهم دون حاجة إلى القضاء عليها. فكان هؤلاء السكان يقومون بصيد الأسماك وقطف الثمار وصيد الحيوانات لسد حاجياتهم الأساسية وتأمين وسائل تجدد الثروة الحيوانية والنباتية. فكانوا يلجأون باستمرار إلى بيئتهم للغذاء والعلاج والكساء، وباختصار للعيش عيشة سليمة.

٩- وهذه هي البيئة الطبيعية التي يجد فيها السكان الأصليون أيضاً ما يلزم من دواء لهم وللحيوانات التي توصلوا إلى استئناسها. والحق في بيئة سليمة والحق في الصحة والغذاء والمأوى، أي في الحقوق التي تجنّب الفرد الوقوع في فقر مدقع، هي التي ضمنت للسكان الأصليين الأمن والاستقرار على الدوام.

١٠- وقد قضى ظهور العولمة على هذا الأمل. فالبحث عن أراضٍ لاستغلالها قد حمل الدول والشركات عبر الوطنية على التفاهم على بيع أراضٍ يعيش عليها السكان الأصليون لطردهم منها بعد ذلك. وقد مكّنت العولمة هذه الشركات من أن تستغل كما تشاء وتريد الموارد الطبيعية للسكان الأصليين، وينبغي تحميلها المسؤولية المباشرة عن انهيار النظام الإيكولوجي وتلوث المياه والهواء. وما من شك في أن وتيرة التلوث الحالية ستؤدي إلى إحداث تغيرات مناخية مهمة ستزيد من حدة مشاكل الصحة والغذاء والتعليم التي تواجهها البلدان الفقيرة.

١١- وما يحدث أيضاً هو أن شركات المستحضرات الصيدلانية متعددة الجنسيات تطمع الآن في الأدوية التي يتم استخراجها من النباتات وغيرها من الكائنات الحية في هذه البيئات الطبيعية، من دون أن تُشرِك السكان الأصليين لا في استغلال هذه النباتات ولا في ما يدره هذا الاستغلال من أرباح.

١٢- ولا تبالي الشركات عبر الوطنية قط بإصلاح الأضرار التي تتسبب فيها. وينبغي للشركات والدول والمجتمع الدولي معاينة النتائج السلبية المترتبة على الأنشطة الاقتصادية وفرض قواعد سلوك على جميع الجهات الفاعلة في الحياة الاقتصادية. فتدهور البيئة الطبيعية قد عرض للخطر نوعية الحياة في جميع بلدان العالم، وبخاصة في المناطق التي يقطنها السكان الأصليون. وهدد تلوث البيئة بشدة ممارسة حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية هامة من حقوق هؤلاء السكان.

١٣- وكان الاقتصاد العالمي يقوم في بداية القرن العشرين على العلاقات بين الاقتصادات الوطنية. أما العولمة فإنها تتمثل أكثر في تجزئة الحيز الوطني للتنظيم والتشكيل الهيكلي بأمل تحقيق تنمية مدمجة ومتكاملة تكون فيها الغلبة للسمة الدولية على السمة الوطنية، وتغلب فيها المصلحة الخاصة على المصلحة العامة.

١٤- وتُستبعد في خضم هذا التطور الشعوب الأصلية التي هي بوجه خاص شعوب ضعيفة، وتُسلب ثرواتها. وكان السكان الأصليون أو السكان القدامى يعيشون على أراضيهم قبل مجيء المستعمرين الذين استوطنوا فيها وسيطروا عليها بعد ذلك بالغزو أو الاحتلال أو الاستعمار أو بوسائل أخرى.

١٥- وكلما توسعت الشعوب المستعمِرة في بسط نفوذها على أراضٍ جديدة أو كلما استولى المستعمرون على أراضٍ جديدة بالقوة، تعرضت للخطر الأراضي الزراعية للشعوب الأصلية ووسائل معيشتها بل ووجودها ذاته. والمخاطر التي تهدِّد الزراعة وأراضي الشعوب الأصلية ومركزها وغيره من الحقوق التي تتمتع بها كجماعات ومواطنين لا تتخذ دائماً نفس الأشكال ولا تؤدي بالضرورة إلى نفس النتائج.

١٦- وهذه الحالة نتيجة من نتائج التاريخ الاستعماري. ولم تكن المعاهدات المبرمة بين المستعمِرين والمستعمَرين سوى صكوك نزع ملكية لصالح المستعمِر. وعندما حصلت المستعمرات القديمة على السيادة الدولية، أدامت النظام القديم لاستغلال الأراضي المملوكة للسكان الأصليين وذلك بإبرام اتفاقات نزع ملكية بدون أي مقابل تقريباً مع المستعمرين السابقين.

١٧- وكثيراً ما سعى السكان الأصليون، منذ نشأة الأمم الجديدة، إلى الحفاظ على هويتهم وأراضيهم. ذلك أن الرباط الذي يربط الشعب الأصلي بأرضه هو أهم عنصر في تراثه ووجوده.

١٨- وكنا نعيش حتى الآن في نظام استعمار قائم بين دولة ودولة. أما الآن، فإننا نعيش في نظام استعمار خاص ليس للمستعمرين فيه من هدف آخر سوى تحقيق الربح وممارسة حق الملكية ممارسة مطلقة على الممتلكات المكتسبة عن طريق الاحتيال. ومن عيوب هذا النظام أنه ينشئ حالة قانونية يفلت فيها المستعمرون من أية ملاحقة قضائية ومن أي عقاب وتتحول فيها المصادرة إلى حق في الملكية مع كل ما يترتب على ذلك من نتائج قانونية.

١٩- ولا بد من إلغاء جميع الأحكام المنصوص عليها في القانون القديم الذي يتألف أساساً من معاهدات تم فرضها، والاستعاضة عنها بتشريع أكثر عدالة وإنصافاً، وأكثر حماية لمصالح السكان الأصليين. ولن يكون هذا التشريع بمثابة قواعد جديدة تؤمن للأغنياء مزيداً من الثراء، وهو الغاية التي تسعى العولمة إلى تحقيقها.

باء- العولمة وإغفال حقوق السكان الأصليين

٢٠- العولمة طريقة جديدة تسير بها الرأسمالية العالمية الداعمة لنشوء شركات معولمة تدير عمليات تصميم وإنتاج وتوزيع منتجاتها وخدماتها على صعيد العالم.

٢١- وعولمة الاقتصاد ليست عولمة بمعنى امتداد نتائجها بانسجام لتشمل أكبر عدد من البلدان والشعوب. فهذه العولمة تتحقق عن طريق الاستبعاد وبإحداث تكامل انتقائي. ونتيجتها هي تهميش جميع الطبقات الاجتماعية العاجزة عن المشاركة في العمل الاقتصادي، ومنها السكان الأصليون.

٢٢- ولا شك في أن الأرض هي أهم عنصر في حياة أي شعب. فالعلاقات التي تربط الشعوب الأصلية بالأرض هي حقوق أساسية وهي في آن واحد حقوق قانونية واقتصادية واجتماعية تشترك في تشكيل هويتها. وفي إطار هذه العلاقات، ينبغي فهم أنشطة صيد الأسماك وجني الثمار وزراعة الأراضي التي أتاحت دائماً لهذه الشعوب أسباب العيش والبقاء. وهذه هي العلاقات التي أتاحت أيضاً لهذه الشعوب في الماضي ممارسة سيادتها على الموارد والثروات الطبيعية الموجودة في باطن أراضيها وعلى سطحها.

٢٣- والعولمة هي النظام الذي تُنتقص فيه قدرات الدول، وحتى قدرتها على ممارسة سيادتها، وهي النظام الذي لا يملك فيه أحد سوى القوة الاقتصادية الخاصة السلطة الحقيقة بأكملها. والبحث عن امتلاك هذه السلطة هو الذي أدى إلى مصادرة الأراضي الزراعية وغيرها من الموارد التي كانت فيما مضى ملكاً للسكان الأصليين، وظلت هذه الممارسة قائمة بعد مرور المراحل المختلفة لإنهاء الاستعمار.

٢٤- والقوى الاستعمارية هي التي أسست الحق في الأرض بنفسها ولنفسها في المعاهدات التي استأثرت فيها أساساً بنصيب الأسد وفرضتها على القادة الخاضعين لها، فلم تترك مجالاً لحقوق السكان الأصليين. وعليه، أصبحت الأراضي التي تمت حيازتها بهذا الشكل تخضع للاستغلال الوحشي لقوى المال واستُبعد السكان الأصليون الذين يستعصي عليهم على أي حال المطالبة بأدنى الإتاوات على الإيرادات الهائلة التي يدرها هذا الاستغلال. ولا تزال الذكريات الأليمة تلازمنا في أفريقيا حيث حكم بالإعدام على عدد من أفراد شعب أوغوني في نيجيريا لكونهم قد طالبوا بالحصول على نصيب من إيرادات النفط المستغل على أراضيهم ونفذ فيهم حكم الإعدام هذا. ومنذ فترة، يحاول شعب بورورو في الكاميرون الاعتراض، بدون جدوى، على مد أنابيب على أراضيه الزراعية ومراعيه لاستغلال النفط في هذا البلد.

٢٥- وتعترف المؤسسات المالية الدولية، وبخاصة البنك الدولي، بأن الشعوب الأصلية هي أفقر شعوب العالم مع أنها تعيش في أغنى مناطق المعمورة. وتعترف أيضاً بصلة الترابط القائمة بين هوية هذه الشعوب وزراعتها وأراضيها ومواردها وبأنها شديدة التأثر بوجه خاص بما تحدثه العولمة من تغيرات.

٢٦- وهذا التوكيد الصادر عن البنك الدولي يقودنا إلى التذكير بالمبدأ القائل بأن التنمية تتطلب مشاركة السكان الذين يجب أن يكونوا في آن واحد صناع التنمية والمستفيدين منها. فلا بد من مراعاة حقوق الشعوب، فرادى وجماعات، في جميع الأعمال الرامية إلى تحقيق تنميتها. ويجب أن يتسنى للسكان الأصليين استخدام وتنمية

الأراضي التي يتوطّنون بها وحماية هذه الأراضي من التفتت. وعندما تستخدم الموارد الطبيعية (من غابات ومعادن وهـــيدروكربونات) استخداماً تجارياً على أراضٍ تكون ملكاً للسكان الأصليين أو على أراضٍ يستعملها هؤلاء السكان عادة، لا بد من إعلام هؤلاء السكان بحقوقهم وبالآثار التي يمكن أن يخلفها الاستغلال المخطط القيام به، وإشراكهم في القرارات المزمع اتخاذها بشأن الاستغلال التجاري.

٢٧- ونجد في العديد من البلدان أن الأراضي المخصصة للمنتزهات والمناطق المحمية تطال بل وتبتلع أحياناً كافة الأراضي المخصصة للسكان الأصليين، بدون أي تعويض.

جيم- الفقر في صفوف السكان الأصليين

٢٨- إن الســـكان الأصليين الذين تعترف المؤسسات الدولية بأنهم أكثر السكان تضررا واستبعاداً هم بطبيعة الحـــال أفقر السكان لكونهم يعيشون في حالة إملاق تام لا أمل لهم في مستقبل لهم ولخَلَفِهم. فالسكان الأصليون الذين كانوا يعيشون على منتجات البحر ومجاري المياه في بيئتهم لم يعد بإمكانهم كسب قوتهم من هذه المياه لأنهم يفتقرون لسبل منافسة الوسائل الصناعية لصيد الأسماك.

٢٩- ويـــتعرض السكان الأصليون الذين يعيشون على منتجات الغابات لنفس هذه المشاكل. ذلك أن صناعة الأخشاب التي تستغل هذه الغابات لا تأبه البتة بحقوق السكان. ففي الغابات الأفريقية، يشكّل بالفعل مجرد التنازل لشـــركات عـــبر وطنـــية خاصـــة عن غابات يعيش فيها سكان أصليون دون مراعاة لحقوقهم انتهاكاً لحقوقهم الأساسية، وبخاصة لحقوقهم ذات الصلة بالأرض. وبما أن سبب وجود هذه الشركات الخاصة هو تحقيق الربح إلى أقصى حد بأقل كلفة ممكنة، فإنه يتعارض مع احترام حقوق السكان الأصليين. وقد علّمنا ذلك، تاريخ الاستعمار القائم على التجاهل التام للقواعد الناظمة للبيئة الطبيعية التي يعيش فيها السكان الأصليون.

٣٠- والنتيجة الرئيسية التي ترتبت على هذه الأفعال هي إفقار هؤلاء السكان بشكل سريع ومزمن، بدليل أنهم يعيشون الآن في حالة بؤس شديد أسهم المجتمع الدولي بنصيب كبير في ظهورها من خلال مؤسساته المالية. وغني عن بيان أن النساء والأطفال هم أكثر الفئات تضرراً بها.

٣١- والسكان الأصليون الذين تم تجريدهم من أراضيهم وقهرهم قانون الاقتصاد السوقي الأعمى يتجهون إلى الهجرة بحثاً عن أسباب عيش مقبولة؛ ولم يعد أمام آخرين منهم سوى الاستعباد الزراعي أو الصناعي أو العمل في المناجم مقابل أجور تكفي لسد الرمق لا غير أو كعتالين في المدن مقابل بضعة قروش.

٣٢- وقد أفاد *"تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠"*، الذي أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن ٩٠ في المائة من المزارعين يمتلكون بالكاد ١١ في المائة من الأراضي الزراعية، بينما يملك ١٠ في المائة من الأغنياء الجدد ٨٩ في المائـــة من الأراضي المتبقية. وعولمة الاقتصاد، التي يشكل الربح والربح وحده محورها، والتي تُعدّ الشركات عبر الوطنية ومنظمة التجارة العالمية والمؤسسات المالية الدولية الجهات الرئيسية الفاعلة فيها، والتي ليس لديها أي بعد اجتماعي، أينما تتجاهل احتياجات السكان الأصليين وامتيازاتهم وحقوقهم.

٣٣- ومما ينبغي الإشارة إليه أيضاً هو الدور السلبي الذي تلعبه الدولة إذ إنها كثيراً ما تعمد، من خلال التنازل عن الأرض، إلى نزع الملكية والترحيل القسري والقمع الوحشي والأعمى، لتلبية احتياجات شركات دولية تحوَّل أرباحها إلى الخارج.

- - - - -